

الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في إطار برنامج العمل المقرر للفترة ١٩٩١ - ١٩٨٩ الذي اعتمد مجلس أمريكا اللاتينية :

٧ - تحت الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تكيف تعازفها مع المنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية فيما يتطلع به من أنشطة :

٨ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع الأمين الدائم للمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، بالدعوة إلى عقد اجتماع في عام ١٩٨٩ بين أمانتيها، بهدف تحديد المجالات التي سيمكن فيها توسيع نطاق التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية :

٩ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز وتنكيف التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وأن يعلم الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار.

المجلسة العامة ٢٢

١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨

٦/٤٣ - منح وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مركز المراقب في الجمعية العامة

إن الجمعية العامة ،

وقد أحاطت علماً بالرغبة التي أعربت عنها وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في التعاون مع الأمم المتحدة ،

١ - تقرر دعوة وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وأعماها بصفة مراقب :

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

المجلسة العامة ٢٢

١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨

٧/٤٣ - تقديم المساعدة العاجلة إلى جامايكا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى غرارها ١٦٩/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ والمتعلق بعقد دولي للحد من الكوارث الطبيعية .

الماضي . بذلك جهود ناجحة لتنسيق أنشطتها وتعزيزها على نحو متبدل ،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً أن الأمانة الدائمة للمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ما يرثت تندى ، منذ عام ١٩٧٦ ، برامج مختلفة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات تعتبر ذات أولوية للتنمية الاقتصادية للمنطقة ،

وإذ تضع في اعتبارها كذلك أن المنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تقيم أنشطة مشتركة مع الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات والبرامج التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومركز الأمم المتحدة المعنى بالشركات عبر الوطنية ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث .

١ - تحيط علىًّا مع الارتفاع بتقرير الأمين العام :

٢ - تعرب عن ارتياحها للمقرر ٢٨٢ الذي اتخذ مجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية :

٣ - تعرب عن امتنانها للجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من أجل تشجيع التعاون فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، والتشاور بشأن موافقها ، وتنسيق هذه المواقف ، في المواضيع ذات الأهمية الحيوية بالنسبة إلى المنطقة ، وكذلك من أجل تعزيز تمثيلها الاقتصادية والاجتماعية :

٤ - ترحب مع الارتفاع بالحوار الذي يجريه وزراء خارجية بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمناسبة انعقاد الدورات العادية لمجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية :

٥ - تحت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على توسيع وتعزيز أنشطتها المشتركة مع المنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في مجال التنسيق والدعم المتبدل ، وكذلك مشاركتها في الجهود المشتركة الرامية إلى تنسيق العمل فيما بين مختلف الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في الميدان الاقتصادي :

٦ - تحت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز وتوسيع دعمه للبرامج التي تتطلع بها الأمانة الدائمة للمنظمة

وإذ تشير أيضاً إلى برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينيات صالح أقل البلدان نمواً<sup>(١٥)</sup> ، وخاصة الفرع المتعلق بتقديم المساعدة في حالات الكوارث لأقل البلدان نمواً ،

وإذ يساورها القلق العميق لما حل بالسودان من أضرار وخراب واسعي النطاق لم يسبق لها مثيل من جراء الأمطار الغزيرة والفيضانات الجارفة في آب/أغسطس ١٩٨٨ ،

وإذ يساورها أشد القلق لدمار مئات الآلاف من المباني والمساكن ، ولتعطيل قطاعات كبيرة من الهياكل الأساسية للدولة بصورة تامة ، وخاصة الطرق ، وخطوط السكك الحديدية ، وإمدادات المياه ، وإمدادات الكهرباء ، والمستشفيات ومراكز الصحة ، والمدارس ، وغيرها من المرافق العامة ونظم الاتصال ،

وإذ ترى أن ما يزيد على ١٢٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي المزروعة وما يزيد على ٧ ٠٠٠ من مشاريع صغار الفلاحين قد غمرتها المياه ، وأن زهاء ٦٠٠ فربة وجزيرة قد اختفت تماماً ، وأن أكثر من ١٥ مليون شخص قد أصبحوا بسبب ذلك بدون مأوى ولا قوت ،

وإذ تدرك تماماً المصاعب الاقتصادية التي يواجهها السودان من قبل ، والناجمة بوجه خاص عن ارتفاع مستوى مديونيته والتي ضاعف منها فوق ذلك التدفق الهائل من اللاجئين فضلاً عن مليونين من المشردين ،

وإذ تقر بأن السودان قد تحمل الجزء الأكبر من عبء معالجة هذه الكوارث ، وأن حجم الحراب والأضرار ، مع ذلك ، يفوق كثيراً إمكانات وقدرات السودان على معالجة ذلك بفرده ،

وإذ تعيد تأكيد الحاجة إلى استجابة كاملة من المجتمع الدولي لطلبات المساعدة الإنسانية الطارئة فضلاً عن إصلاح وتعويض واحد من أقل البلدان نمواً يواجه حالات كوارث خطيرة ومضاعفة ،

وإذ تلاحظ مع التقدير الاستجابة التي تمت حتى الآن من بلدان ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية مختلفة في ميدان عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ،

وإذ تلاحظ أن الأمين العام قد أوفد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى السودان لتقسيم ظروف الطوارئ ، وأنه توجد في السودان حالياً ، بطلب من حكومته ، بعثة برنامج إنعاش من الفيضانات مكونة من مانحين متعددين ومشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لتقييم أثر الفيضانات وإعداد برنامج للتعويض مدته عامان ،

(١٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد بأقل البلدان نمواً ، باريس ، ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع ٨.82. A.8 ) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

وإذ تشعر ببالغ الأسى إزاء عدد الأشخاص المنكوبين والمدار الذي أحدهه إعصار غلبرت الذي اجتاح جزيرة جامايكا في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ،

وإذ تدرك الجهود التي تبذلها حكومة وشعب جامايكا لإنقاذ الأرواح وتخفيف معاناة ضحايا الإعصار ،

وإذ تلاحظ ضخامة الجهد التي سوف يتعين بذها للتخفيف من حدة الحالة الخطيرة التي أحذتها هذه الكارثة الطبيعية ،

وإذ تدرك أيضاً سرعة استجابة الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد لتقديم الإغاثة الطارئة في حالات الكوارث ،

واعترافاً منها بأن حجم الكارثة وأثارها الطويلة الأجل يستطلب ، كعنصر مكمل للجهود التي يبذلها شعب وحكومة جامايكا ، إبداء التضامن الدولي والاهتمام الإنساني لتحقيق تعاون متعدد الأطراف واسع النطاق بغية التصدي لحالة الطوارئ الملحة في المناطق المتضررة ، وكذلك الشروع في عملية التعمير ،

١ - تعرب عن تضامنها ودعمها لحكومة وشعب جامايكا :

٢ - تعرب عن تقديرها للدول والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تقوم بتقديم الإغاثة في حالات الطوارئ إلى ذلك البلد :

٣ - تطلب إلى جميع الدول أن تساهم بسخاء في جهود الإغاثة والتعويض في المناطق المتضررة :

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية وهيئة ووكالات منظومة الأمم المتحدة ، بمساعدة حكومة جامايكا في تحديد الاحتياجات الفورية ، وفي الأجلين المتوسط والطويل ، وفي تعبيئة الموارد ، وكذلك المساعدة في المهمة التي اضطاعت بها الحكومة لتعويض البلد .

المجلس العام ٣٣

١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨

#### ٨/٤٣ - تقديم مساعدة طارئة إلى السودان

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث و١٦٩/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن عقد دولي للحد من الكوارث الطبيعية ،